Warith Scientific Journal

قياس علاقة نسبة تغطية السيولة لبازل 3 على العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات في المصارف التجارية الامريكية "دراسة حالة مصرف جي بي موركان"

Measuring the relationship of Basel III liquidity coverage ratio on return on equity and return on assets in US commercial "banks JPMorgan Bank Case Study"

م.د مؤيد محمد عبد عيد
Muayad Mohammed Abd Eid
Moayad.mohammed@atu.edu.iq
جامعة الفرات الأوسط التقنية/ الكلية التقنية الادارية \كوفة
Al-furat Al-Awsat Technical University/ Technical college of management Kufa

المستخلص: -

يعد الهدف الرئيس لمقررات بازل 3 تحقيق إصلاحات جوهرية تعزز السيولة لجعل القطاع المصرفي أكثر مرونة. من خلال تحسين قدرته على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية وتقليل انتقالها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي. ولعل تأثير أزمة الرهن العقاري (2007-2008) على المؤشرات الاقتصادية ومنها مؤشر الداو جونز في 2008 فقد المؤشر 32% من نقاطه ليستقر عند 8840 نقطة بعد ان كان 13000 نقطة .والتي وصفت بانها اسوء من ازمة الكساد العظيم 1929 مما جعل لجنة بازل3 أجراء تعديلات لقوانينها بهدف التحوط من تكرار هذه الازمات لذا تناول البحث أهمية تطبيق نسبة تغطية السيولة التي تمكن البنك من التأكد من امتلاكه سيولة كافية لتلبية احتياجاته خلال مدة 30 يومًا و أهمية مؤشرات الربحية العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات و العلاقة التي تربط بينهما ويهدف البحث التعريف بأهمية العمل بمقررات بازل التي تجنب البنوك الصدمات المالية ومن اهم نتائج البحث هو ان نسبة تغطية السيولة ترتبط بعلاقة طردية منخفضة أي انها لا تشكل عبء على البنوك ويمكن تحقيق أرباح منها من خلال احتفاظها بالأموال السائلة المخصصة لتغطية السيولة على شكل موجودات عالية السيولة كالاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الاجل التي تعزز ثقة العمل المصرفي

الكلمات المفتاحية: - نسبة تغطية السيولة لبازل 3 , العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات

Abstract: - The main objective of Basel III decisions is to achieve fundamental reforms that enhance liquidity in order to make the banking sector more resilient. By improving its ability to absorb financial and economic shocks and reduce their transmission from the financial sector to the real economy. Perhaps the impact of the mortgage crisis (2007-2008) on economic indicators, including the Dow Jones index. In 2008, the index lost 32% of its points to settle at 8,840 points, after it was 13,000 points, which was described as worse than the Great Depression of 1929, which made the Basel III Committee make adjustments Therefore, the research dealt with the importance of applying the liquidity coverage ratio that enables the bank to ensure that it has sufficient liquidity to meet its needs within a period of 30 days, and the importance of profitability indicators, return on equity and return on assets, and the relationship between them. The research aims to define the importance of Working with the Basel decisions, which prevent banks from financial shocks, and one of the most important results of the research is that the liquidity coverage ratio is linked to a low positive relationship, that is, it does not constitute a burden on banks, and profits can be made from them by retaining liquid funds allocated to cover liquidity in the form of highly liquid assets such as investing in short securities. term that enhances banking confidence

Keywords: - Basel 3 Liquidity Coverage Ratio, return on Equity, Return on Assets.

1-المقدمة

تعد ازمة 2007، التي ارتفعت فيها حالات التخلف عن السداد بشكل متزايد في قروض الرهن العقاري ذات المخاطر المرتفعة في الولايات المتحدة إلى إحداث صدمة في القطاع المالي. وبحلول أيلول 2008، تطورت الخسائر المحلية من الرهون العقارية لتتحول إلى أزمة مالية عالمية انتقلت اثارها الى كثير من الدول والمستثمرين نتيجة لتطور هندسة الاتصالات وخصوصا هندسة الشبكات التي مكنت الأسواق العالمية من التكامل فيما بينها وكأنها تعمل في منطقة واحدة، ونتج عنها دخول العديد من الاقتصادات حول العالم في حالة ركود. وقد ساهم الكثير في نتاجات فكرية تمثلت في نظريات عديدة لتفسير الازمات ووضع العلاجات التي تخفف من وطئت الخسائر منها نظرية المبيعات التي قدمها Shleifer and Vishny 1992 ، ونموذج التسريع المالي لبرنانكي وجيرتلر 1989، ونماذج العدوى المالية 2000التي قدمها Allen and Gale تشكل أساسًا معرفيا وفكريًا كافياً لفهم الآليات الفردية التي تم لعبها خلال الأزمة المالية. وقامت مجموعة كبيرة من الدراسات النظرية والتجريبية بتطوير هذه المعرفة بشكل كبير على العديد من الجبهات. ومع ذلك، لا تزال النظرة الشاملة لجعل النظام المالي خالي من الازمات تمثل تحديًا. هذا ليس أقله بسبب التعقيد الذي ينجم عن تفاعل المؤسسات غير المتجانسة مثل بنوك التجزئة التقليدية والبنوك الممولة بالجملة والبنوك الاستثمارية وصناديق التحوط وصناديق أسواق المال وشركات التأمين وصناديق التقاعد. التي ترتبط الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات ببعضها البعض لتشكيل شبكة ديناميكية تستجيب بشكل سريع للتغيرات المفاجئة في البيئة التي تبرز فيها بوادر للازمات، تسببها الضغوط المالية، وتغيرات الدورة الاقتصادية، والسياسة النقدية، في هذا الصدد، نعتقد أن الطريق إلى الأمام نحو فهم أفضل للنظام المالي ككل سيتطلب تركيزًا أقوى على التفاعلات في القطاع المالي. وإن تحديد ومعرفة العوامل التي تؤدي الى التفاعلات السلبية في القطاع المالي والتي يمكن تحديدها من الازمات التاريخية يعطي دقة أعلى في تصميم وتقييم تأثير اللوائح الجديدة لبازل.

المبحث الأول – منهجية البحث

2- منهجية البحث

2-1 مشكلة البحث تعد المصارف التجارية المرتكز المالي لاقتصادات الدول وطبيعة عملها تعتمد على رفع مالي كبير لقبولها ودائع الافراد وقد تسببت المصارف بنسبة كبيرة من الازمات على مر التاريخ لذ تخصصت لجنة بازل في وضع تشريعات هدفها تمكين المصارف من ادارة المخاطر وأول تشريع لها هو بازل1 وبازل 2 وعدلت اللجنة عليه في بازل 3 بعد ازمة الرهن العقاري الامريكية تضمن على تشريعات ركزت على توافر السيولة بنسب حددتها لتغطية المطلوبات ولتسري هذه القوانين بشكل سلس وتتقبلها إدارات المصارف بما لا يؤثر على أدائها اشترطت تطبيق نسبة تغطية السيولة الى عام 2019 لتبلغ 100% والنسبة التي حددتها لجنة بازل قد تكون عبء على مؤشرات الربحية خصوصا العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث بالصيغة التالية.

هل ان نسبة تغطية السيولة التي حددتها لجنة بازل في احتفاظ المصارف بنسب سيولة قد تكون على شكل نقد لا يولد دخل او استثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة تولد فوائد منخفضة تشكل عبء حقيقي متمثل في انخفاض ربحية المصرف التجاري؟

2-2 أهداف البحث

تسعى لجنة بازل الى تحقيق الاستقرار للمصارف من خلال تشريعات ربما يصفها البعض بالتشريعات القاسية ويهدف البحث الى معرفة علاقة مقررات بازل3 بمؤشرات الربحية للوصول الى عدة اهداف منها.

1- بيان ابعاد مقررات بازل3 للتحوط من مخاطر السيولة للمصرفيين.
2- التعرف على العلاقة بين نسبة تغطية السيولة وبين مؤشرات الربحية
3- التعرف على نسبة كل صيغة من مخاطر الفشل المالي التي يمكن ان تسببها للمصرف
4- تمكين المصرف التجاري من ادارة مخاطر السيولة.
5- معرفة مدى النسبة الكافية لتغطية السيولة بما يحقق انخفاض مخاطر السيولة

2-3 أهمية البحث

1- اتاحة فرصة التعرف على مدى اهمية ادارة مخاطر السيولة.
2- مساعدة المصرف في الحفاظ على مستوى سيولة يحقق الأمان المصرفي ويعطي الثقة لإدارة المصرف.
3- ان نجاح المصرف في ادارة السيولة يمكنه من تجنب مخاطر السيولة والمحافظة على الاستمرارية في تقديم خدماته محققا التنمية الاقتصادية في البلد.

2-4 فرضيات البحث يمكن صياغة فرضية البحث بالشكل التالي.

أولا- H0 عدم وجود علاقة تأثير بين نسبة تغطية السيولة وبين العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات في بنك جي بي مورغان.

ثانيا- H1 وجود تأثي ذو دلالة معنوية إيجابية ترتبط بها نسبة تغطية السيولة وبين العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات في بنك جي بي مورغان.

2-5 مجتمع وعينة البحث

تم اختيار مجتمع الدراسة المصارف الامريكية وتم اختيار عينة منها قصدية هو المصرف جي بي مورغان وسبب الاختيار ان المصرف طبق قرارات بازل من بدء تاريخ التنفيذ وكذلك يعد من المصارف الكبيرة والمؤثر على مستوى الاقتصاد العالمي.

2-6 اسلوب البحث

تم الاعتماد على القوائم المالية لمصرف جي بي مورغان في تحليل وقياس المؤشرات وتم استخدام الحاسب الآلي في قياس وتحليل المتغيرات المستخرجة من قوائم المصرف بواسطة البرنامج الاحصائي SPSS

المبحث الثاني: - الإطار الفكري لبازل 1,2,3

3-لجنة بازل وعضويتها

تم إنشاء لجنة بازل باعتبارها لجنة اللوائح المصرفية والممارسات الإشرافية من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في نهاية عام 1974 في أعقاب الاضطرابات الخطيرة في أسواق العملات والأسواق المصرفية الدولية لا سيما فشل Bankhaus Herstatt في ألمانيا الغربية. عقد الاجتماع الأول في فبراير 1975 وعقدت الاجتماعات بانتظام ثلاث أو أربع مرات في السنة منذ ذلك الحين. يأتي أعضاء اللجنة من بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، ولوكسمبورغ، وهولندا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتعد اتفاقية بازل إطار تنظيمي عالمي طوعي ينص على كفاية رأس المال واختبار الضغط ومخاطر سيولة السوق. تم تطوير بازل 2, 3 من خلال الاتفاقيات لمعالجة أوجه القصور في التنظيم المالي الذي أدى إلى أزمات مالية في 2007-2008. تهدف بازل 3 إلى تعزيز متطلبات رأس المال للبنك من خلال تحسين السيولة وتقليل الرافعة المالية، وبالتالي السعي للتخفيف من مخاطر التهافت على البنك. وتم تصميم بازل 3 لمعالجة نقاط الضعف التي أبرزتها الأزمات السابقة وإعداد القطاع المصرفي العام لأي أزمات مستقبلية. (Yan , Hall,2012:75)

3-1 بازل 1

اتفاق بازل 1988 تعد نشأة بازل 1 الى ايجاد وثيقة للتقارب الدولي لإيجاد معيار لقياس رأس المال وقد كان عمل اللجنة المكونة من اثني عشر دولة من ممثلي البنوك المركزية. وهي ليس نصًا ملزمًا قانونًا لأنه يمثل توصيات فقط، ولكن تم تكليف أعضاء مجموعة العمل بالالتزام أخلاقيا بتطبيقه في بلدانهم. تم نشر الاقتراح الأول من اللجنة في ديسمبر 1987، ثم تم إعداد عملية استشارية للحصول على ردود الفعل من القطاع المصرفي. وقد تم التركيز على مخاطر الائتمان بينما المخاطر الأخرى تتم ادارتها من قبل المختصين في كل بلد من خلال تحديد متطلبات رأس المال من خلال وظيفة البنك داخل وخارج الميزانية العمومية. وتسعى اللجنة الى تحقيق هدفان رئيسيان هما:(Pébereau,2003:24) *الأول* هو تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي. *والثاني* هو للحد من المصادر الحالية لعدم المساواة التنافسية بين البنوك الدولية. وكان يتعين أن تحظى مقترحات اللجنة بموافقة جميع المشاركين، ولكل منهم حق النقض. وهكذا كان إطار عمل بازل 1 عبارة عن مجموعة من

القواعد التي أقرها المشاركون بالكامل. للوصول إلى توافق في الآراء وهناك بعض الخيارات التي تُركت لتقدير البنك المركزي لكل دولة، وتم تصميم القواعد لتحديد الحد الأدنى لمستوى رأس المال والمبدأ الرئيسي لقاعدة الملاءة هو تخصيص وزن لكل من البنود الموجودة في الميزانية العمومية وخارجها بناءً على مستوى المخاطرة التي تم تقديرها، والمطالبة بمستوى رأس مال يعادل 8% من تلك الموجودات المرجحة بالمخاطر. كانت الخطوة الأولى في تحديد متطلبات رأس المال هي تحديد ما يمكن اعتباره رأس مال حيث أقرت اللجنة مستويين من رأس المال حسب نوعيتها ((Laurent Baltzar,2010:29

يتكون المستوى 1 من رأس المال المدفوع ، الاحتياطيات (الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات القانونية ...)

يتكون المستوى 2 من: - (الاحتياطيات غير المعلنة، احتياطيات إعادة تقييم الأصول، الأدوات الهجينة "ويجب أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل" ، الديون الثانوية "بحد أقصى 50٪ من المستوى 1، بحد أدنى 5 سنوات – خصم عامل لآجال الاستحقاق الأقصر" ،الخصومات ، الشهرة "من المستوى 1"، استثمارات في شركات تابعة غير مجمعة "من المستوى 1 والمستوى 2")

2-3 الآثار الإيجابية ونقاط الضعف لاتفاقية بازل لرأس المال لعام 1988.

تتضمن بازل 1 نقاط قوة نقاط ايجابية وكذلك تتضمن نقاط ضعف تؤثر سلبا على المصرف(Laurent Baltzar,2010:33)

1-2-3 الآثار الإيجابية على الرغم من الكثير من الانتقادات، كانت اتفاقية بازل 1 ناجحة من نواح كثيرة. كان الإنجاز الأول الذي حققته الاتفاقية هي: -

1- خلقت معيارًا عالميًا للوائح المصرفية.

تم تصميمه في الأصل للبنوك النشطة دوليًا في دول مجموعة العشر، وهو الآن أساس الإلهام للوائح المصرفية في أكثر من 100 دولة وغالبًا ما يتم فرضه على البنوك المحلية أيضًا. تواجه البنوك الدولية الآن مجموعة موحدة من القواعد، والتي تتجنب الاضطرار إلى مناقشة مستوى رأس المال الصحيح مع كل جهة تنظيمية وطنية لإجراء نفس الأعمال في العديد من البلدان المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، لدى البنوك من مختلف البلدان المتنافسة في نفس الأسواق متطلبات رأس مال تنظيمي مكافئة. (Basle committee,2001:6)

2- إدخال أوزان مخاطر مختلفة لفئات الأصول المختلفة،

على الرغم من أنها لا تعكس بالكامل المخاطر الحقيقية لمحافظ الائتمان للبنوك، إلا أنها تحسن واضح في النسب التنظيمية السابقة التي تم استخدامها في بعض البلدان - مثل حقوق الملكية: الموجودات، نسب الودائع.

2-2-3 نقاط الضعف التنظيمية في بازل 1

تتضمن اتفاقية بازل لعام 1988 الكثير من أوجه القصور التي تزداد مع مرور الوقت بشكل تراكمي، مما يؤدي إلى زيادة التدفق المستمر للابتكارات في الأسواق المالية التي تضعف كفاءة اسواق المال. وركزت أبحاث بازل 1 حول الموضوعات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان التي تواجه البنوك. وقد سمحت تقنيات القياس الكمي للبنوك المتطورة بعمل تقديرات أكثر موثوقية ودقيقة باستمرار لاحتياجات رأس المال الاقتصادي الداخلي. وهو عكس رأس المال التنظيمي المطلوب من قبل الهيئات التنظيمية، فرأس المال الاقتصادي الداخلي هو رأس المال اللازم لدعم أنشطة الخطرة للبنك والتي يقدرها البنك نفسه. والتي تعتمد على النماذج الداخلية ونماذج قياس المخاطر للبنوك. وعندما يقوم البنك بتقدير رأس المال الاقتصادي أعلى من مستوى رأس المال التنظيمي، فلا توجد مشكلة. ولكن إذا كان مستوى رأس المال التنظيمي أعلى من رأس المال الاقتصادي، فهذا يعني أنه يتعين على البنك الحفاظ على مستوى رأس مال يتجاوز ما تم تقديره للوصول الى مستوى مناسب، وبالتالي تؤثر سلبا على قيمة المساهمين. إن استجابة البنوك المتطورة للموازنة بين راس المال التنظيمي والاقتصادي تسمى "بموازنة رأس المال". وهذا يعني إجراء موازنة بين رأس المال التنظيمي والاقتصادي لمواءمتها بشكل أوثق - يمكن القيام بذلك من خلال الانخراط في عمليات جديدة تستهلك رأس مال اقتصادي أكثر من رأس المال التنظيمي. طالما يتم تسعير هذه العمليات الجديدة بشكل صحيح، فإنها ستزيد من عوائد المساهمين. إن المراجحة الرأسمالية تسمح للبنوك بتصحيح نقاط ضعف القيود التنظيمية التي يعترف بها حتى المنظمون أنفسهم. ومع ذلك، فكلما انتشرت هذه الممارسة وزاد تسهيلها من خلال الابتكارات المالية، قلّت كفاءة اتفاقية بازل لرأس المال لعام 1988 (Laurent Baltzar,2010:45)

2-3 بازل 2-

كان الهدف الأساسي لعمل اللجنة لتنقيح اتفاق عام 1988 هو وضع إطار من شأنه زيادة تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي مع الحفاظ على الاتساق الكافي بحيث لا يكون تنظيم كفاية رأس المال مصدرا هاما لعدم المساواة التنافسية بين البنوك النشطة دوليًا. وتعتقد اللجنة أن الإطار المنقح سوف يشجع على تبني ممارسات لإدارة المخاطر أفضل من قبل في الصناعة المصرفية، وتعتبر هذا أحد فوائده الرئيسية. وتلاحظ اللجنة، في تعليقاتها على المقترحات، أن البنوك والأطراف المعنية الأخرى رحبت بمفهوم ومبررات الركائز الثلاث (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق) التي يستند إليها الإطار المنقح والذي أطلق عليه بازل 2 ويوفر الإطار المعدل مجموعة من الخيارات لتحديد متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية للسماح للبنوك والمشرفين باختيار الأساليب الأكثر ملاءمة لعملياتهم والبنية التحتية للأسواق المالية. بالإضافة إلى ذلك، يسمح الإطار أيضًا بدرجة محدودة من امكانية تقدير الطريقة التي يمكن بها الدول الاعضاء من ادارة المخاطر المصرفية محليا بما يوائم الامكانيات والظروف لكل دولة (Basel Committee,2005:47) ولتكييف المعايير مع الظروف المختلفة للأسواق المحلية. ومع ذلك، ستتطلب هذه السمات بذل جهود كبيرة من جانب السلطات الوطنية لضمان الاتساق الكافي في التطبيق. وتعتزم اللجنة رصد واستعراض تطبيق الإطار في الفترة المقبلة بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق. وقد وضعت لجنة بازل 2 بتحديد اوزان للمخاطر حسب التصنيف الائتماني لكل مقترض بينما بازل 1 لم تحدد هذه الاوزان. وضعت بازل 2 ثلاث ركائز رئيسة هي .(Gitman & Zutter, 2015)

3-2-1 الركيزة الأولى هي كفاية رأس المال

وحددت نسبته كما في المعادلة التالية

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{المخاطر الائتمانية} + \text{المخاطر السوقية} + \text{المخاطر التشغيلية}} \geq 8\%$$

تعمل الركيزة 1 على تحسين سياسات بازل 1 من خلال مراعاة مخاطر التشغيل بالإضافة إلى مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تحدد البنوك في الحفاظ على حد أدنى لمتطلبات كفاية رأس المال بنسبة 8 ٪ من الموجودات المرجحة مع الأخذ في الاعتبار كل نوع من أنواع مخاطر الموجودات والخصائص المحددة. النهجان الرئيسيان يشملان(Basel Committee,2014:12)

1. **النهج الموحد** مناسب للبنوك ذات حجم العمليات الأصغر وهيكل تحكم أبسط. وهي تنطوي على استخدام التصنيفات الائتمانية من مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية لتقييم الجدارة الائتمانية لمدين البنك.

2. **النهج القائم على التصنيف الداخلي** النهج القائم على التصنيف الداخلي مناسب للبنوك المشاركة في عمليات أكثر تعقيدًا مع أنظمة إدارة مخاطر أكثر تطورًا وهناك طريقتان في التصنيفات الداخلية:

3. **النهج القائم على التصنيف الداخلي للمؤسسة** وتستخدم البنوك تقييماتها الخاصة للمعلمات مثل احتمالية التخلف عن السداد، في حين يتم تحديد طرق تقييم المعلمات الأخرى، بشكل أساسي مكونات المخاطر مثل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التقصير من قبل المشرف. **النهج القائم على التصنيف الداخلي المتقدم :**في إطار نهج تستخدم البنوك تقييماتها الخاصة لجميع مكونات المخاطر والمعايير الأخرى.

3-2-2 الركيزة 2: المراجعة الإشرافية

تمت إضافة الركيزة 2 بسبب ضرورة الإشراف الفعال وعدم تضمينه في بازل 1، فيما يتعلق بتقييم كفاية رأس المال الداخلي للبنك. بموجب الركيزة 2، تلتزم البنوك بتقييم كفاية رأس المال الداخلي لتغطية جميع المخاطر التي قد تواجهها في سياق عملياتها. ويتوجب في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال قيام البنك في إجراء تقييمات دورية داخلية لكفاية رأس المال وفقًا لملف المخاطر وتحديد استراتيجية للحفاظ على مستوى رأس المال اللازم. اما في عملية المراجعة الإشرافية والتقييم يلتزم المشرفون بمراجعة وتقييم تقييمات واستراتيجيات كفاية رأس المال الداخلية للبنوك، فضلاً عن قدرتهم على مراقبة امتثالهم لنسب رأس المال التنظيمية. ويجب أن يسعى المشرفون للتدخل في عملية صنع القرار اليومية من أجل منع رأس المال من الانخفاض إلى ما دون المستوى الأدنى(Basel committee,2010) .

3-2-3 الركيزة 3: انضباط السوق وتهدف الركيزة 3 إلى ضمان انضباط السوق من خلال جعل الكشف عن معلومات السوق ذات الصلة إلزاميًا. يتم ذلك للتأكد من أن مستخدمي المعلومات المالية يتلقون المعلومات ذات الصلة لاتخاذ قرارات تداول مستنيرة ولضمان انضباط السوق.

3-3 بازل 3- اتفاقية بازل 3 هي مجموعة من الإصلاحات المالية التي تم تطويرها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في الصناعة المصرفية. نظرًا لتأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على البنوك، تم تقديم بازل 3 لتحسين قدرة البنوك على التعامل مع الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية وتعزيز الشفافية والإفصاح (Basel committee,2016)تعتمد بازل 3 على الاتفاقيات السابقة، بازل 1 و2، وهي جزء من عملية مستمرة لتعزيز التنظيم في الصناعة المصرفية. يهدف الاتفاق إلى منع البنوك من الإضرار بالاقتصاد من خلال تحمل مخاطر أكثر مما تستطيع تحمله. (Goldbach,2015:16)

المبادئ الرئيسية لبازل 3

1.الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال رفعت اتفاقية بازل 3 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك من 2٪ في بازل 2 إلى 4.5٪ من الأسهم العادية، كنسبة مئوية من أصول البنك المرجحة بالمخاطر. هناك أيضًا مطلب إضافي 2.5٪ من رأس المال الاحتياطي الذي يجعل إجمالي الحد الأدنى للمتطلبات 7٪. يمكن للبنوك استخدام الاحتياطي المؤقت عند مواجهة ضغوط مالية، لكن القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى المزيد من القيود المالية عند دفع الأرباح. اعتبارًا من عام 2015، زادت متطلبات رأس المال من المستوى 1 من 4٪ في بازل 2 إلى 6٪ في بازل 3. تشتمل نسبة 6٪ على 4.5٪ من رأس المال العادي من المستوى 1 و1.5٪ إضافية من رأس المال الإضافي من المستوى الأول. كان من المقرر تنفيذ المتطلبات اعتبارًا من عام 2013، ولكن تم تأجيل موعد التنفيذ عدة مرات، وأمام البنوك الآن حتى 1 يناير 2022، لتنفيذ التغييرات(Allen, Overy,2014:23) .

2. نسبة الرافعة المالية قدمت بازل 3 نسبة الرافعة المالية غير القائمة على المخاطر لتكون بمثابة دعامة لمتطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. يتعين على البنوك الاحتفاظ بنسبة رافعة مالية تزيد عن 3٪. يتم احتساب نسبة الرافعة المالية غير القائمة على المخاطر بقسمة رأس المال من المستوى الأول على متوسط إجمالي الأصول الموحدة للبنك للتوافق مع المتطلبات قام بنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة بتثبيت نسبة الرافعة المالية عند 5٪ للشركات القابضة للبنوك المؤمنة، و6٪ للمؤسسات المالية الهامة بشكل منهجي.(Zutter & Smart, 2021)

3. متطلبات السيولة قدمت بازل 3 استخدام نسبتين للسيولة - نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. تتطلب نسبة تغطية السيولة من البنوك الاحتفاظ بأصول كافية عالية السيولة يمكنها تحمل سيناريو تمويل مضغوط لمدة 30 يومًا كما هو محدد من قبل المشرفين. تم تقديم تفويض نسبة تغطية السيولة في عام 2015 بنسبة 60٪ فقط من متطلباتها المعلنة ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 10٪ كل عام حتى عام 2019 عندما تدخل حيز التنفيذ الكامل. من ناحية أخرى، تتطلب نسبة صافي التمويل المستقر من البنوك الحفاظ على تمويل مستقر فوق المبلغ المطلوب للتمويل المستقر لمدة عام واحد من الإجهاد الممتد. تم تصميم لمعالجة عدم تطابق السيولة وسيبدأ العمل في عام 2018 (F RANÇOIS,2015:42) .

4-3 نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio

اقترحت لجنة بازل تقديم نسبة تغطية السيولة كمعيار سيولة منسق دوليًا في أعقاب الأزمة المالية العالمية كجزء من إصلاحات بازل 3 المصممة لتعزيز مرونة البنوك في مواجهة صدمات السيولة قصيرة الأجل (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 45:2013). ويتطلب من البنوك الاحتفاظ بمخزون كافٍ من الأصول سائلة عالية الجودة high-quality liquid assets(HQLA) كافية بالنسبة إلى التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة على مدى فترة إجهاد تبلغ 30 يومًا. كقاعدة عامة، والتي يجب تغطيتها بواسطة الأصول سائلة عالية الجودة وبنفس العملة. يتم حساب نسبة تغطية السيولة على أنها نسبة الأصول سائلة عالية الجودة إلى التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة ويجب أن تكون أكبر من أو تساوي واحدًا. (Lucas, Et al,2016:68)

5-3 الهدف من نسبة تغطية السيولة

من اجل مواكبة التطورات الخاصة بالنظام المصرفي العالمي، وبغية الوصول الى ما اكدت علية مقررات لجنة بازل lll، سيكون الالتزام على المصارف كافة بالإيفاء بالحدود الدنيا المقررة لاحتساب كل من نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) في 2017/1/1 وكما مثبت في الجدول ادناه الذي يظهر السنة والنسب المطلوب تحقيقها من المصارف لكل سنة ابتداء من 2017 بنسبة 80% وتنتهي بسنة 2019 بتمام نسبة تغطية السيولة 100%

جدول (1) تطبيق النسب التدريجي لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر ونسب إنجازها لكل سنة

النسبة	2017	2018	2019
LCR	%80	%90	%100
NSFR	%100	%100	%100

المصدر: - (تقرير البنك المركزي العراقي)

وتهدف نسبة تغطية السيولة إلى التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال 30 يوم قادمة في ظل سيناريو للظروف غير المواتية. ويتم حساب تلك النسبة وفقا صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما وفقا للمعادلة الآتية :- (Andrew W. Hartlage,2012)

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال } \mathbf{30} \text{ يوما}}$$

ويجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100 % في نهاية فترة التطبيق التدريجي أو بمعنى آخر يجب أن تساوي الموجودات السائلة عالية الجودة على الاقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتي تكون النسبة عندها مساوية للواحد الصحيح لتساوي البسط مع المقام. ويجب على البنك المحافظة على ان تكون نسبة تغطية السيولة أكبر من الواحد او على اقل تقدير ان تكون مساوية للواحد خلال الفترة التي قد يتعرض لها البنك خلال فترة 30 يوما وبصورة (Fuhrer, Benjamin,2016:34) ويتوجب ان تتوفر في الموجودات السائلة عالية الجودة مجموعة من الشروط كي تحقق الكفاءة في ادائها وهي: (البنك المركزي العراقي)

1- ان تكون الموجودات السائلة غير مرهونة، اي خلوها من اي قيود قانونية او رقابية او قيود

اخرى تؤثر على مقدرة المصرف في تحويلها الى نقد او بيعها، كذلك يجب ان تكون خالية

من صفة تغطية التكاليف التشغيلية (كالرواتب مثال).

2- تكون الموجودات السائلة عالية الجودة عندما توضع تحت تصرف الإدارة المسؤولة عن السيولة

في المصرف، بحيث يكون لهذه الإدارة الصلاحية الكافية والمقدرة لتسييلها.

وتنقسم الموجودات السائلة عالية الجودة إلى فئتين: موجودات المستوى الاول وموجودات المستوى الثاني *وتشتمل موجودات المستوى الأول* على الاحتياطيات والأوراق المالية الحكومية القابلة للتسويق وكذلك الأوراق المالية الصادرة عن المنظمات او بنوك التنمية متعددة الأطراف التي تعرض أعلى مستوى من السيولة وجودة الائتمان. ويجب ان تمتاز بإمكانية تحويل هذه الموجودات الى سيولة دون خسائر كبيرة في فترة زمنية قصيرة حتى في ظل ضغوط شديدة. وبالتالي، فإن هذه الموجودات لها أعلى قيمة تنظيمية(Basel Committee,2014:12) *تشتمل موجودات المستوى الثاني* على الأوراق المالية الا إن جودتها الائتمانية أقل. وعلى سندات دين الشركات الصادرة عن مؤسسات غير مالية وسندات مغطاة. ويتم خصم 15% موجودات المستوى الثاني من القيمة السوقية للموجودات وهذا يعني يتم الافتراض بأن هذه الموجودات يتم تصفيتها فقط بمتوسط خسارة 15٪ في سيناريو الضغط الشديد(Lucas, Et al,2016:87)

6-3 العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات

1- معدل العائد على الموجوداتReturn on Assets Ratio- ROA

تقيس نسبة العائد على الموجودات صافي الدخل من الاموال المستثمرة للمساهمين في المصرف وبعبارة أخرى هو الارباح التي تتحقق نتيجة الاستثمارات المتنوعة للموجودات في منح القروض والاستثمار في الاوراق المالية وغيرها وهو ينتج من قسمة صافي الدخل على اجمالي الموجودات وبالنتيجة يعبر العائد على الموجودات عن الربح المتحقق من كل دولار

للموجودات وكلما كانت نسبة ROA مرتفعة كلما كانت استثمارات البنك كفوءة وبالعكس اذا كانت نسبة ROAمنخفضة كان استخدام البنك لموجوداته غير كفوء وتنذر بوجود مخاطر انخفاض الربحية للبنك وعليه تغيير سياسة توظيف امواله كما ويطلق عليها أيضاً بدرجة استغلال الموجودات ويعبر عن مدى كفاءة إدارة المصرف وقدرته على تحقيق أرباح إضافية من توظيف موجودات المصرف في القروض والاستثمارات واستغلالها بأفضل ما لديه من موجودات ومدى الكفاءة التي يتمتع به في استغلالها وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة التشغيلية والاستثمارية .(Girbert&Wheelock,2007:519)

2- معدل العائد على حقوق الملكيةReturn On Equity- ROE

العائد على حقوق الملكية يقيس بفعالية مقدار الربح الذي يمكن أن تحققه الشركة على رأس مال المالكين، ويمكن استخدامه مع مرور الوقت لتقييم التغييرات ويحسب العائد على حقوق المساهمين باعتباره صافي دخل الشركة السنوي بعد الضرائب مقسومًا على متوسط حقوق المساهمين. بمعنى آخر، يشير العائد على حقوق الملكية إلى مقدار الأرباح الناتجة عن كل دولار من حقوق الملكية. يمكن أن يكون نظرة دقيقة جدا في تحديد كفاءة اداء الشركة. بشكل عام، كلما ارتفع العائد على حقوق المساهمين، كلما كانت الشركات قوية مالياً وتعد النسبة المرغوبة فيها تتراوح ما بين (15-20٪). وارتفاع هذه النسبة يدلل على كفاءة إدارة المصرف وأيضا ارتفاعها يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية وتشير درجة اعتماد المصرف على المديونية وانخفاضها إلى اعتماد المصرف تمويلا متحفظا بالقروض وتشمل حقوق الملكية رأس مال الأسهم وكذلك الاحتياطيات والأرباح المحتجزة ويعمل المصرف على زيادته بما يتناسب ونسبة المخاطر التي يواجهها. (Girbert&Wheelock,2007:519)

المبحث الثالث: - الجانب العملي

4- نسبة تغطية السيولة للمدة (2017-2021)

تم اعتماد نسبة تغطية السيولة من المدة التي حددتها لجنة بازل والتي تم اعتماد سنة 2017 السنة الاولى لتطبيقها في البنوك حيث كانت النسبة التي تم تحديد البنوك بها هي 80% من السيولة لكي تغطي السحوبات المتوقعة من النقد من قبل مختلف الزبائن بينما تم تحديد نسبة تغطية السيولة 90% لعام 2018 بنسبة تزيد 10% عن سنة 2017 وكذلك لسنة 2019 كانت النسبة 100% ليتم التخلص من مخاطر السيولة بالكامل وقد جاء تطبيق النسب بشكل تدريجي ليسهل عملية تطبيقها في البنوك.

5- العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية

تم استخراج نسبة العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي الربح على مجموع الموجودات لكل سنة من سنوات الدراسة وكذلك تم استخراج العائد على حقوق الملكية ن خلال قسمة صافي الربح على مجموع حقوق الملكية لسنوات الدراسة وكما مبين في الجدول التالي

جدول رقم (1) يمثل متغيرات الدراسة نسبة تغطية السيولة والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية لبنك جي بي مورغان للمدة (2017-2021)

السنة	نسبة تغطية السيولة	العائد على الموجودات ROA%	العائد على حقوق الملكية ROE%
	X	Y1	X2
2017	119	0.96	10
2018	113	1.24	13
2019	116	1.33	15
2020	110	0.8	10
2021	113	1	12

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لبنك جي بي مورغان للمدة (2017-2021)

جدول رقم (2) يمثل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة نسبة تغطية السيولة والعائد على والعائد على حقوق الملكية لبنك جي بي مورغان للمدة (2017-2021)

Correlations

					Y1	Y2	ln x
Spearman's rho	Y1	Correlation Coefficient			1.000	.975**	.359
		Sig. (2-tailed)			.	.005	.553
		N			5	5	5
		Bootstrap[b]	Bias		.000	.000	.000
			Std. Error		.000	.000	.000
			95% Confidence Interval	Lower	1.000	.975	.359
				Upper	1.000	.975	.359
	Y2	Correlation Coefficient			.975**	1.000	.158
		Sig. (2-tailed)			.005	.	.800
		N			5	5	5
		Bootstrap[b]	Bias		.000	.000	.000
			Std. Error		.000	.000	.000
			95% Confidence Interval	Lower	.975	1.000	.158
				Upper	.975	1.000	.158
	ln x	Correlation Coefficient			.359	.158	1.000
		Sig. (2-tailed)			.553	.800	.
		N			5	5	5

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد مخرجات الحاسب الالي بواسطة البرنامج الاحصائي Spss

الجدول أعلاه تم استخراجه من الحاسب الالكتروني بواسطة البرنامج الاحصائي Spss ويوضح علاقات الارتباط بين نسبة تغطية السيولة والتي تم الإشارة لها بالحرف X والعائد على الموجودات وتم الإشارة لها بالرمز Y1 كما تم الإشارة الى العائد على حقوق الملكية بالحرف Y2 ويظهر الجدول العلاقات كما يلي.

1. ترتبط نسبة التغطية مع العائد على الموجودات ارتباط موجب مقداره 0.359 أي كلما زادت نسبة التغطية زاد العائد على الموجودات بنسبة 0.359 وتأتي هذه الزيادة نتيجة زيادة استثمار البنك في موجودات مالية ذات جودة عالية من ناحية القدرة على تحويلها الى نقد بسرعة وبأقل التكاليف مستغلة النقد في استثمارات في أوراق مالية قصيرة الاجل كأذونات الخزانة ممل ينتج عنها عائد منخفض مقابل مخاطر منخفضة وذات قدرة عالية في تحويلها الى نقد يغطي التزامات المصرف عند الحاجة الى ذلك.

2. ترتبط نسبة التغطية مع العائد على حقوق الملكية ارتباط موجب مقداره 0.158 أي كلما زادت نسبة التغطية زاد العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.158 وهذه النسبة نجدها منخفضة عن قيمة الارتباط الموجبة في العائد على الموجودات بسبب حجم الموجودات الكبير بالنسبة الى حجم حقوق الملكية.

ومن العلاقات التي نتجت من الجانب العملي نرى وجود علاقة موجبة بين نسبة تغطية السيولة وكل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية يستطيع ان يحقق البنك أرباح من خلال الموجودات عالية السيولة الا ان العائد المتحقق هو منخفض مقابل درجة عالية من التحوط من مخاطر السيولة وبذلك لا تشكل نسبة تغطية السيولة عبء على البنك حيث انها لا ينتج عن تطبيقها خسائر مالية بل يوجد هناك انخفاض في العائد المتحقق وهو طبيعي جدا مقابل تحوط جيد من المخاطر.

6-الاستنتاجات والتوصيات

6-1 الاستنتاجات

1- هناك ارتباط موجب بين نسبة التغطية ومؤشرات الربحية بالرغم من احتفاظ المصارف بموجودات عالية السيولة الا انها حققت زيادة في الأرباح وزيادة في التحوط من مخاطر السيولة ولم تؤثر قرارات بازل سلبا على الربحية.

2- ترتبط نسبة التغطية مع العائد على الموجودات ارتباط موجب مقداره 0.359 ومع العائد على حقوق الملكية ارتباط موجب مقداره 0.158 هو ارتباط ضعيف وهو ما يفسر العائد المنخفض من الاستثمارات عالية السيولة مثل اذونات الخزانة والتي تكون فائدتها أساسا منخفضة لانخفاض مخاطرها وهو ما ينطبق على الاستثمارات القصيرة الاجل عالية السيولة.

3- ان نسبة التغطية حسب مقررات بازل توفر الأمان للمصرف من مخاطر السيولة وفي نفس الوقت تحقق عائد منخفض مما الاستثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة وتحدد قدرة البنك من الاستثمار في استثمارات عالية المخاطر وذات عائد مرتفع.

4- نسبة التغطية يتحقق من الأموال التي تخصص للتغطية أرباح من الاستثمارات قصيرة الاجل وهي بذلك لا تشكل عبئا على البنك.

5- طبقت لجنة بازل قرار نسبة التغطية بشكل تدريجي يمتد على فترة من 2017 تم تحديد نسبة التغطية ب 80% لتصل في عام 2019 الى نسبة 100% مما اعطى للبنوك القدرة على تنفيذ هذا القرار بانسيابية عالية متجنبة المخاطر التي تنتج لو طبقت بشكل غير تدريجي.

6-2 التوصيات

1- زيادة الوعي لإدارات المصارف بضرورة الالتزام بمقررات بازل للتحوط من مخاطر السيولة.

2- تشجيع إدارات البنك على القيام بالاستثمارات قصيرة الاجل مما يساعد على تطبيق النسبة مع تحقيق أرباح معتدلة.

3- إقامة دورات لإدارات البنك بتوضيح مقررات بازل وتفصيلها من قبل مختصين وجعلهم يؤمنون بان المقررات هي أولا وآخرا تصب في المصلحة العامة.

Sources English

1- Andrew W. Hartlage ,The Basel III Liquidity Coverage Ratio and Financial Stability ,2012
2- Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C.Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), pp. 515-32, 2007
3- JEAN F RANÇOIS pons,L'impact de Bâle IIISUR LES PRÊTS AUX PME :L'HEURE DE VÉRITÉ APPROCHE,Revue d'Économie Financière,2015,P234.
4- Laurent Baltzar, From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation,2006
5- Laurent Baltzar, From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation,2010
6- Roman Goldbach , Global Governance and Regulatory Failure The Political Economy of Banking ,International Political Economy Series, Palgrave Macmillan , Hampshire,2015,

work paper

1- Allen and Overy (2014) Capital Requirements Directive IV Framework, Client briefing Paper 1 [online] http://www.allenovery.com.
2- Basel Committee on Banking Supervision (2014) Regulatory Consistency Assessment Programme (RCAP) Assessment of Basel III regulations – Australia [online] http://www.big.org/bcbs/implimentation/12_au.pdf
3- Basel Committee on Banking Supervision ,International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework,2005
4- Basel committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op.cit.2010 . pp 21-28 .
5- Basel Committee on Banking Supervision, Twelfth progress report on adoption of the Basel regulatory framework, Bank for international settlement, Switzerland, April 2017, pp 05-36.
6- Basle committee on banking supervision (Overview of the new Basel capital accord) consultative document, BIS, January 2001, p:6.
7- Gitman, L.J., Juchau, R., & Flanagan, J. (2015). Principles of managerial finance. Pearson Higher Education AU.
8- Lucas Marc Fuhrer, Benjamin Müller and Luzian Steiner, The Liquidity Coverage Ratio and Security Prices ,SNB Working Papers, © 2016 by Swiss National Bank
9- Lucas Marc Fuhrer, Benjamin Müller and Luzian Steiner,The Liquidity Coverage Ratio and Security Prices,SNB Working Papers 2016
10- Michel Pébereau, « les en Joux de la réforme du ratio de solvabilité » revue d'économie financière, n°73, volume 4-2003, pp130-131.
11- Yan, M., Hall, M.J.B. and Turner, P. (2012) 'A cost–benefit analysis of Basel III: some evidence from the UK', International Review of Financial Analysis, Vol. 25, pp.73–82.
12- Zutter, C.J., & Smart, S. (2021). Principles of managerial finance (What's New in Finance) (15th ed.). USA: Person.

foreign reports

1- JPMorgan Financial Reports for 2017

2- JPMorgan Financial Reports for the year 2018

3- JPMorgan Financial Reports for 2019

4- JPMorgan financial reports for the year 2020

5- JPMorgan Financial Reports for 2021